

شهرية الشرق الأوسط

إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية



تحرير

جواد الحمد

تصوير

أحمد ياسين

مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن MESC

٢١







شهرية الشرق الأوسط

(٢١)

إدارة المرحلة الانتقالية

ما بعد الثورات العربية

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها
مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الأولى

عمان — ٢٠١٢

تطلب منشوراتنا من
مركز دراسات الشرق الأوسط
هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ - فاكس ٤٦١٣٤٥٢
ص.ب ٢٠٥٤٣ – عمّان (١١١١٨) الأردن
E-mail: mesc@mesc.com.jo
http://www.mesc.com.jo

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

إدارة المرحلة الانتقالية

ما بعد الثورات العربية

شهرية الشرق الأوسط



المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٢/١/١٤٩)

المحتويات


@Ahmedyassin90

التقديم

مع اشتعال فتيل الثورات العربية وما آلت إليه من إسقاط لعدد من الأنظمة العربية في الوطن العربي، ومن استعداد لإسقاط أخرى أو إحداث تغييرات سياسية جوهرية في أنظمة أخرى، سعى مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن إلى مراقبة هذه التحولات ودراسة مراحلها، وعلى رأسها الانتقال من النظام السياسي السابق في دولة ما إلى نظام سياسي جديد بكل مكوناته ومقوماته، وقد كان عنوان "المرحلة الانتقالية" بارزا في مرحلة ما بعد الثورة في دول الثورات التي سقط نظامها، كتونس ومصر وليبيا، حيث لا بد من تسليط الضوء على هذه المرحلة بين سقوط أنظمة قديمة وقيام أخرى جديدة تحرص على ضمان الاستقرار فيها، وهو عنوان سيبحث ويركز عليه في دول الثورات القائمة، كاليمن وسوريا، سواء بسقوط النظام فيها أو إعادة بنائه على أسس ومقومات جديدة.

ومن هنا، فقد عقد المركز حلقة نقاشية تناولت بالوصف والتحليل عنوان "**إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية**" بتاريخ ٢١/ ٩/ ٢٠١١ في عمان.

وها نحن ننشر وقائع هذه الحلقة التي تناولت الموضوع من خلال ثلاثة فصول، تناول الأول "**مفهوم وطبيعة ومكونات المرحلة الانتقالية ما بعد الثورة وأنماطها**"، وتناول الثاني "**العوامل الأساسية**

الحاكمة لإدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورة"، إضافة إلى الفصل الثالث الذي قدم "**أبرز التحديات والأولويات الوطنية والإقليمية والدولية والتوصيات لإدارة المرحلة الانتقالية**".

وفي هذ التقديم أود الإشارة إلى أن حلقة النقاش أخذت أسلوب الحوار والنقاش وإبداء الأفكار من كل الزملاء الباحثين المشاركين، ولم تعتمد أسلوب تقديم أوراق علمية لتكون مدخلا أساسيا للنقاش، بل كان النقاش مفتوحا.

وإنني إذ أقدم لهذا الكتاب، ليسعدني أن أشكر الزملاء الكرام الذين قدموا مداخلات وتعقيبات في الحلقة، ثم قمنا في المركز بتحريرها لتشكل مادة هذا الكتاب، ونضعها بين يدي القارئ الكريم للاستفادة منها في تحليل الواقع السياسي ودراسة مراحل تحوله في البلاد العربية التي تشهد ثورات وحراكات وإصلاحات سياسية على أكثر من صعيد.

المدير العام

جواد الحمد

مقدمة

انتقل العالم العربي نقلة كبيرة في مرحلتين في وقت واحد، المرحلة الأولى: ما سمي بالحِراك السياسي والحِراك الشعبي العام، وانتقل بعدها مباشرة إلى الثورة التي مثلت ثورة حقيقية غير مسبوقة في المنطقة العربية لم تسبقها ثورات أخرى قط، حيث كانت هذه الثورة تعتمد دوما على الانقلابات العسكرية، ولم تسبق هذه الثورات ثورة سابقة في المنطقة بكل المقاييس.

ووافق الجميع على أن هذا التحوّل الثوري في التفكير الاجتماعي والعربي كان شاملاً لكل فئات المجتمع العربي دون أي استثناء، وإن كان الحضور الشبابي فيها مميزاً إلا أنها شملت الكبار والنساء والرجال والشباب والبنات على حدٍّ سواء، بل والأطفال أيضاً في كثير من أصقاع الوطن العربي، وكانت ثورات جريئة وشجاعة قدمت التضحيات في سبيل حريتها، وفي سبيل إنهاء الاستبداد، وشعارها الثلاثي المعروف ضد «الاستبداد والظلم والفساد».

قامت هذه الثورات لإنهاء الاستبداد والظلم والفساد أساساً، باعتبار أن هذه المسائل هي المعيقات الكبرى أمام تطور الأمة وتقدمها في المنطقة منذ عقود مضت، صحيح أن هناك أموراً ربما خارجية تتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي والسياسات الدولية والاعتداءات

الدولية على الوطن العربي والأمة العربية، لكن البنية الداخلية مهزوزة، ولذلك كانت جميع المواقف المتخذة والسياسات المتبعة مهزوزة أيضاً، وتضطر أن تجاري الآخر وتتبعه وتراعيه في كثير من المفاصل.

اليوم تحاول الشعوب العربية أن تبني نفسها من الداخل بإنهاء الاستبداد والظلم والفساد في الوطن العربي، وتحوّلت بعض الحراكات السياسية الأخرى إلى مشاريع إصلاح تبلور بعضها في أقطار عربية إلى حدّ متقدم نسبياً، وتبلور بعضها اليوم إلى حدٍّ ما متقدم نسبياً، وتبلور الآخر بتقدم طفيف محدود في بعض القطاعات الدستورية والقانونية في هذه الدول، ويبدو أن رياح التغيير ورياح الثورة ورياح الإصلاح والتحوّل الديمقراطي والحريات قد أصبحت أمراً واقعاً لم يعد بإمكان أحد الهروب منه أو إغفاله أو غضّ الطرف عنه، وأصبحت الحكومات العربية أمام خيارٍ صعب في أنظمتها السابقة، وهي اختارت خيارات في بعض الأحيان أصعب مما كان في خيارها الأول ودفعت الثمن غالياً، بمعنى أنها أرادت أن تواجه إرادة الشعوب، فكان الثمن أكبر مما تخيلت من سقوط مريع! كما حدث في تونس وفي مصر وفي ليبيا الآن، وهو المشهد الذي قد يتكرر لآخرين إن بقوا على هذا المنوال.

ثمة توجهات أخرى تبنت محاوله الاحتواء للثورات أو الحراكات السياسية والشعبية، وقد نجحت مرحلياً، ولكنها إن لم

تتحول إلى أمر واقع، حيث إن الثورات لن تقف عند هذا الحدّ، فإن قدرة رياح هذه الثورات التي اجتازت أسوار مصر العظمى من تونس الصغرى، قد أعطت مؤشرا مهما أن هذه الرياح أقوى وأعظم من أن تقف في وجهها أسوار، لا الدبابات ولا الطائرات، ولا الرصاص، ولا الاعتقال أو التهديد، ولا قطع الكهرباء أو الماء أو الغاز أو البنزين عن الناس، ولم يكن ذلك سبباً لتراجعهم عن تقديم الشهداء والتضحيات أمام رصاص الدبابات مطلقا.

ويشير كل ما سبق إلى توجه الشعوب العربية نحو بناء مرحلة سياسية تختلف عن مرحلة ما قبل الثورات العربية، وهي المرحلة الثانية، أما المرحلة الثالثة ما بعد الثورة فهي البناء للنظام السياسي الجديد، وإعادة التفكير في توحيد المجتمع ثانيةً لأنه من الخطورة بمكان أن تنتقل من حالة التماسك، حتى في ظل الاستبداد والظلم والفساد، إلى حالة التفكك، حتى لو كانت تتمتع بالحرية وما شابه كما في لبنان.

وعليه، فإن إدارة المرحلة الانتقالية بعد الثورات موضوع حساس وخطير، بمعنى أنه إذا لم ننتقل إلى وضع دولة مستقرة، دولة قانون ودستور ونظام، وتتحقق فيها من حيث المبدأ الشروط الأولية للدولة الحديثة، وهي التعددية والديمقراطية وحرية الإنسان وحقوق الإنسان والشفافية، وأن يكون مال الشعب للشعب بالفعل، وأن يحاسب الحاكم كما يحاسب البرلماني كما يحاسب المسؤول التنفيذي

على حدٍّ سواء، وفق أسس ونظم وقوانين، إن لم يتم بناء مثل هذه النظم فقد نشهد تشوهات تؤدي في النهاية إلى ثورات من نوع آخر في مراحل قادمة.

وما يسعى إليه هذا الكتاب هو معالجة قضية إدارة المرحلة الانتقالية إلى أن يتحقق استقرار النظام السياسي الجديد بانتخابات شرعية ونزيهة، وتتكون حكومة ذات شرعية شعبية وقاعدة شعبية وينصب حاكم له شرعية شعبية حقيقية، ويصبح البرلمان له شعبية شرعية حقيقية، فيكون بذلك معبّرا عن طموح وآمال الشعب، وتصبح المحاسبة والمتابعة والبناء حقيقة ماثلة أمامنا.

ولذلك يتناول الكتاب طبيعة المرحلة الانتقالية ومكوناتها، والعوامل الحاكمة لطبيعة تركيب المرحلة الانتقالية، ثم أبرز التحديات المحلية والخارجية التي تواجهها كل من الثورات العربية، إضافة إلى الأولويات الوطنية والإقليمية والدولية التي يجب أن تضطلع بها المرحلة الانتقالية، ثم التوصيات العامة للذين يبلورون وضع المرحلة الانتقالية في ليبيا ومصر وتونس وفي الأقطار الأخرى عما قريب.

ونحن نعتقد أن هذا الموضوع ينبغي أن يطرح على أوسع نطاق وفي أكثر من دولة عربية حتى تتآزر العقول في بناء فكرة، كيف ندير مرحلة انتقالية؟ نحن بعد الثورة لا نستطيع أن ننتقل من الثورة إلى حالة مستقرة دون المرور بمرحلة انتقالية، فليبيا مثلا تمر بمرحلة انتقالية

طبيعية كما في كل ثورات العالم، وبالتالي فإن المرحلة الانتقالية حساسة وخطرة حيث يتم خلالها وضع أسس المجتمع الجديدة ويؤسس عليها النظام السياسي القادم، والعلاقات الاجتماعية والعُرف الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم كما هو متعارف عليه عربياً، ونأمل أن تتحقق في كتابنا هذا خطوة في بناء فلسفة ورؤية لموضوع المرحلة الانتقالية تخدم شعوب الأمة في مختلف مراحل صراعها لبناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة.


@Ahmedyassin90

الفصل الأول

المرحلة الانتقالية

طبيعتها ومكوناتها وأنماطها



الفصل الأول

المرحلة الانتقالية، طبيعتها ومكوناتها وأنماطها

أ. موسى الحديد

تقسم مراحل الثورة أو الحراك السياسي لانتقال دولة ما من طور إلى آخر إلى خمسة مراحل أساسية، المرحلة الأولى: هي مرحلة التحضير، وهذه تكون في أذهان القادة السياسيين والمفكرين السياسيين حول كيفية إدارة المرحلة القادمة وما يراد تحقيقه بها، والمرحلة الثانية: وهي إدارة الحراك ذاته، ومن ثم المرحلة الثالثة: هي مرحلة التغيير؛ وتشمل العمل السياسي بأشكاله المختلفة، والذي يبدأ بحديث الشارع وينتهي في اعتصامات وسلوك ثوري، ثم المرحلة الرابعة: وهي مرحلة إعادة التنظيم، ويدور فيها مخاض كبير، ومن ثم المرحلة الأخيرة: والتي هي مرحلة والاستقرار.

د. خالد عبيدات

أبدأ بتحديد معنى المرحلة الانتقالية، مقدِّراً أنها ليست قدَرَاً في كل الثورات، وليس لازما أن تمر كل الثورات بهذه المرحلة، ولكن حينما تتعثر الثورة ولا تحقق النجاحات المرضية وتواجه صدامات كثيرة، يضطر المراقبون أو الأكاديميون أو المحللون أن يحددوا «مرحلة انتقالية»، لكن لو أن الثورة نجحت في البداية نجاحاً باهراً فلا حاجة لهذه المرحلة، وكون المرحلة انتقالية يعني أن على مستقبلها علامات استفهام عديدة

(النجاح أو الفشل أو النجاح الجزئي)، لذلك تتسم المرحلة الانتقالية بالشك والحذر من جهة والتفاؤل والحماس الشديدين من جهةٍ أخرى، فهذه السمات تلازم المرحلة الانتقالية.

أما أنماط المراحل الانتقالية فأتصور أنها تختلف من دولة إلى دولة، ففي تونس لاحظنا أن المرحلة الانتقالية كان فيها نوع من العقلانية المقنعة أحياناً، وغير المقنعة في أحيان كثيرة، وكذلك في مصر حدث في المرحلة الانتقالية تجاذبات كثيرة يمكن أن تلقي ظنونا وشكوكا على التطورات القادمة، ولذلك أقول إن من طبيعة المرحلة الانتقالية أن تصبح الدولة مكشوفة للخارج، فقبل المرحلة الانتقالية وأثناء الثورة كان هناك عنصر المفاجأة، فالجميع تفاجأ بثورة تونس، ولم يكن أحد يحسب حساب ثورة ليبيا، ولم تكن التوقعات أن تجري الأحداث في مصر بهذه الطريقة.

والمرحلة الانتقالية هي مرحلة كاشفة ومنبهة للقوى الخارجية الطامعة في البلد وخاصة للأعداء، ومن طبيعة هذه المرحلة أنه كلما امتد بها الأمر كلما كسرت ظهر الدولة والثورة، وكلما أعطت فرصة أكثر للتدخلات الأجنبية، وأعطت فرصة أكثر لفلول النظام القديم أن يجمعوا صفوفهم من جديد.

ومن طبيعة المرحلة الانتقالية أنها ليست حاسمة، لم يستطيع الذين نجحوا التوصل إلى درجة الحسم فيها، فتُرك الأمر للذي يستطيع أن يتسلل أو يتبوأ موقعاً يستطيع فيه أن يحسم أكثر، ومن طبيعة المرحلة

الانتقالية وجود فراغات عديدة، وليست كل هذه الفراغات إلا مثيرةً للشكوك وفيها دعوة للتدخلات الأجنبية، لذلك أتمنى أن تنتهي المرحلة الانتقالية في أقصر وقت ممكن خاصة وأنها ليست ضرورية أو ملازمة للثورة، أي ليست كل ثورة تحتاج إلى مرحلة انتقالية، وليس من طبيعة الثورة أن تلد مرحلة انتقالية.

د. عبد الحميد الكيالي

أريد أن أعلق على مسألة أن المرحلة الانتقالية ضرورية لأي ثورة أم لا، فلو أخذنا مثالا: عندما تهدم منزلا وتريد بناء منزل جديد مكانه، يجب أن تمر بالتأكيد بمرحلة انتقالية، المنزل الذي هُدم يجب أن ترفع أساسات جديدة مكانه، وهذه ما أصنفها كمرحلة انتقالية حتى تصل للبناء الجديد، وكذلك الأمر في عالم السياسة، فرأس النظام السياسي سقط في الدول التي نتحدث عنها، لكن بنية النظام السياسي ما زالت قائمة، وكثير من المؤسسات التي أنشأها النظام السياسي السابق ما زالت قائمة، وأيضاً أصحاب المصالح الكثُر المرتبطون بالنظام السابق لم يزالوا قائمين وفاعلين، فطبيعة هذه المرحلة يوجد فيها تداخل، وقد سقط الآن رأس نظام سياسي ونريد إنشاء نظام سياسي جديد، فمن الطبيعي أن يكون هناك تداخل بين النظامين، إذن نستطيع أن نقول أن الواقع الحالي هو امتداد الواقع السابق، النظام السابق تعرض لهزة وبدأ تشكُل نظام سياسي جديد، لكن سياسياً واجتماعياً واقتصادياً نحنما زلنا نعيش ظروفا قريبة من الواقع السابق.

ويوجد أمر آخر ظهر في المرحلة الانتقالية وهو نتاج النظام السابق، حيث أن الأنظمة السياسية السابقة ضربت القوى السياسية الموجودة، فضربت المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني للحفاظ على مصالحها وبقائها في السلطة، وبسبب ذلك أصبحنا أمام واقع فيه الجماعات الفاعلة ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنخب شبه محطمة، ولذلك يظهر في هذه المرحلة تخبط في الرؤى في مصر وتونس، ولا يوجد إجماع على برنامج سياسي واحد، ونشاهد في أكثر من دولة صراع بين الليبراليين والعلمانيين وبين الإسلاميين، أي: لا يوجد "شبه إجماع وطني" بهذه الدول، وهذه من طبيعة المرحلة حتى تتوصل الأطراف إلى التوافق على برنامج سياسي واحد يتوحد حوله كل المواطنين أو كل الجماعات السياسية المعارضة.

يوجد مسألة أخرى أيضاً: فعندنا لا يوجد قطع اجتماعي ثقافي، نحن في المرحلة السابقة لم نعتد على التعدد والانفتاح، سواءً النخب السياسية الحاكمة أو المعارضة أو المجتمع، وهذه أمور نلاحظها الآن، الناس لم يعتادوا التعدد، ولن يعتادوه او ينتقلوا إلى حياة ديمقراطية سليمة بيوم وليلة، فلا زالت مفاهيم الاستبداد موجودة في ثقافتنا وتحتاج إلى وقت حتى تتغير، لأن التعليم نفسه يحتاج إلى عمل، وتغيير المفاهيم في البلد يحتاج إعادة نظر ونريد إعادة البناء من جديد، حتى نخرج بجيل يؤمن بالتعدد والديمقراطية ويُنشِئ نظاما سياسيا سليما.

أ. جواد الحمد

الموضوع الذي أثاره الدكتور خالد يتعلق بانكشاف الدولة في الخارج والفراغات التي يتركها التغيير السياسي في المواقع التي يحصل صراع عليها، ولاحظنا هذا بوضوح في السرعة الهائلة التي حاولت فيها فرنسا التدخل في ليبيا، ومحاولة فرض السياسة الأوروبية الأميركية قبل أن تتبلور في داخل ليبيا أوضاع ربما تستعصي عليها لاحقاً، فهم يريدون فراغا حقيقيا، وحتى اللجوء إلى الحكومة كان فكرة فرنسية، فلما وجدت أن الحكومة ستؤدي في النهاية إلى أن الثوار الذين سيسيطرون على الحكومة هم الذين يغلب عليهم الطابع الإسلامي، بدأت تنحى باتجاه تأجيل الموضوع، بالأمس كانت الحكومة في غاية الأهمية ويجب تشكيلها فوراً، وعندما أصبح الأمر غير ممكن تحققه وفق ما أرادت فرنسا والدول الغربية، أصبحت الحكومة غير لازمة كما لاحظنا مؤخراً.

ويوجد نقطة أخرى وهي أن المشاركين في الثورة، ليسوا على برنامجٍ واحد، ولقاؤهم حالياً على إسقاط النظام وتغييره أو على تعديله ومحاربة الفساد والاستبداد والظلم مثلاً نظرياً، ولكن عند التطبيق العملي هناك حصص، فكل واحد يسعى لأن يعرف أين سيكون موضعه؟ ومن غير الممكن أن نسمع من الإعلام أنه ينبغي إلغاء التفكير الحزبي، كيف تمنع التفكير الحزبي والتفكير الشخصي والتفكير الطائفي والتفكير القبلي؟ هذا غير ممكن، فكل شخص له مكونات تفكيره من دوافعه الشخصية والأيديولوجية والقبلية والجغرافية أحيانا،

وهذه الدوافع موجودة في الحقيقة، والمطلوب أن تنصهر كلها، ولا يقف أحد في الخارج وينظر إلى الآخرين، وينبغي عدم إقصاء أو تهميش أحد، بل الجميع يشارك، وفي المرحلة الانتقالية، تنتقل القوى السياسية من مرحلة التفاهم إلى وضع قواعد عمل حتى يمكن بناء نظام مستقر يدوم بعد ذلك، والمرحلة الانتقالية لابد منها برأيي، لكن يمكن المطالبات اختلفت عليها، وهي لا شك تعبّر عن أن الثورة لم تنتهِ، أي أن مآل الثورة لم يستقر وهذا صحيح، فهناك مخاض جديد، لكنه مخاض داخلي بعيد عن سلطة النظام السابق، بصورة جديدة ويعتبرها الناس غالباً مرحلة انتقالية.

د. صبري سُميرة

إن المرحلة الانتقالية هي كالمخاض، ولا ولادة بلا مخاض، لكن المخاض هذا قد يكون عسيرا جدا وصعبا، مما يضطر الطبيب إلى عملية قيصرية، ويمكن أن يكون متعسرا وطويلا وبحاجة إلى حل صناعي حتى يزداد الحِراك والطلق، ويمكن أن يكون طبيعيا جداً وينتهي الموضوع بربع ساعة، والأمر نفسه في الثورات والحراكات التي أعتقد أنها تمر بمخاضات مختلفة، قد تطول وقد تقصر وقد تتعرج ولكن بالمحصلة هي مرحلة انتقالية لا بد منها.

إن ما يحدث في المرحلة الانتقالية هو اختلال توزيع وتوازن القوى والمصالح والتحالفات الداخلية والخارجية القائمة، ويسعى الجميع لإعادة توزيع وإيجاد توازن جديد للقوى والمصالح الداخلية والخارجية،

وخلال هذه الفترة تحدث كثير من الملامح في المرحلة الانتقالية منها: صراع النفوذ بين جميع الأطراف القديمة الموجودة، سواء التي زالت وبقيت تبعاتها أو شبكاتها كما حصل في مصر، أو أطراف قديمة لم تزل موجودة كما حصل في بعض البلدان التي يحدث فيها تعديلات دستورية، هذا الطرف القديم سواء سمي طرفا قديما أو قوى تقليدية أو قوى متحكمة أو متنفذة أو منتفعة..، سوف يبذل قصارى جهده للحفاظ على وضعه القائم «أعلى المكاسب وأقل الخسائر»، والآخر الذي هو الطرف الجديد سواءً كان هذا الجديد طفوليا أو يافعا أو قديما لكنه أصبح صدئا، أصبح بحاجة لأن يدخل في مرحلة انتقالية وينفض عن نفسه كثيرا من الصدأ حتى يستطيع أن يتأقلم مع عملية الانتقال، ويوجد عندنا أجسام كبيرة وعلى رأسها الحركة الإسلامية وهي موجودة وقوية لكن هل هي على مستوى المرحلة الانتقالية؟ في بعض البلدان نجدها جادة ونشطة، في بعض البلدان نجد أنها لا زالت تنتظر وتحسب وتجمع وتطرح وتتردد وتتقدم وتتأخر.

ومن ناحية أخرى هناك اضطرابات في المرحلة الانتقالية، قد تكون اضطرابات عنيفة أو متوسطة أو بسيطة، وهي ناتجة عن اختلال توزيع القوى وغيره، وهناك تطوير وتطوّر لشرعيات جديدة، سواء قرر أحد أن يطوّر هذه الشرعيات الجديدة، أو هي تتطور تلقائياً نتيجةً للتدافع والتنافس والصراع الذي يجري، وهذا يخلق بحثا عن قواعد لعبة جديدة، فاللاعبون بشكل عام هم أنفسهم لكن مواقعهم تغيّرت، وبالتالي هم

يبحثون الآن عن خلق لعبة جديدة حتى يقيموا على أساسها الإدارة أو الحكم أو السياسة مستقبلاً، كما يحدث في الجيش مجموعة تنتصر وتقوى ومجموعة تضعف، لهذا يجب إعادة توزيع العدد من جديد، إذن الصراع هو على قواعد اللعبة، لمن تكون السيطرة ؟ ومَن يطالب بماذا؟ سواءً بوجود الحاكم الحالي أو المجموعة التي تحكم حالياً أو في غيابهم، هناك بحث للإجابة عن هذا السؤال.

كما أن هناك نسبا ودرجات للعنف، فقد يكون عسكريا وقد يكون أمنيا أو سياسيا أو قانونيا أو فكريا، ومثال ذلك الصراع الذي يحدث الآن بين العلمانيين والليبراليين والإسلاميين وفلسفات كثيرة تدخل على الخط، بالإضافة لصراع اقتصادي خفي، حيث إن القوى المتضررة من تغيّر أنظمة الحكم اقتصادياً ستبذل قصارى جهدها بطرق مختلفة للتأثير في المرحلة الانتقالية، سواء بشراء ذمم أو تشكيل مجموعات جديدة أو تشكيل أحزاب جديدة وبلورة واجهات وقيادات، إذاً، القوى التي كانت منتفعة مالياً واقتصادياً لن تترك مساحة، لأنها أكثر تضرراً بالمقاييس المادية إذا أتى حكم جديد قد يستثنيها من اللعبة، فهي إذن في خضم المعركة، وهذا ما وجدناه في مصر، فكثير من أصحاب رؤوس الأموال لا زالوا يتدخلون بطريقة أو بأخرى للتأثير على شكل حكم مصر القادم.

هناك أشكال وآليات وضوابط للانتقال بحاجة إلى أن يتفق عليها الفاعلون، وهذا يؤدي إلى دخول قوى وتأثيرات وآليات جديدة، وجدنا بأن هناك آلية تنظيمية ومؤسسية تحضر للانتقال في المستقبل، فمثلاً في

تونس ظهر موضوع الجمعية دعنا نسميها الدستورية، وفي مصر قاموا بعمل استفتاء واستمر المجلس العسكري في الحكم فأصبح عندنا هيئة انتقالية تحكم مجلس حكم مؤقت، وفي الأردن وفي المغرب يوجد انتقال لتعديلات دستورية، وهذه جميعها أشكال تنظيمية ومؤسسية وقانونية للانتقال، بعضها يضع مجموعة مؤقتة وبعضها يضع مجموعة جديدة تحكم وهي تنتج الدستور، إذن من الإجابات التي نبحث عنها في المرحلة الانتقالية كيف ننتقل بآلية تنظيمية ومؤسسية ودستورية قانونية جديدة؟ وكيف نتفق عليها؟

إن القوى التقليدية الروتينية مذهولة كما ذكرت بدرجات ونسب مختلفة، فهناك قوى ناشئة من شباب ومن شعب اكتشف أن لديه قوى جديدة ورأيا عاما ضاغطا، نجده بين الفينة والأخرى ينزل إلى الميادين وينادي بإجراء انتخاب، وهذا ما لم يكن في السابق، بينما الآن وخاصة في مصر كلما شعر شباب الثورة أو غيرهم بوجود شيء يمكن أن يفوتهم من المجلس العسكري يقومون بالدعوة لمظاهرة مليونية، هذا آلية جديدة للتأثير بعيدة عن الآليات القديمة للأحزاب والتجمعات والجماعات.

أختم بأننا لا نقلل من دور التدخل الخارجي و هذا الخارج ذكي جداً، ولديه جميع البُنى التي تساعده لاستغلال واستثمار وتطويع هذه الأوضاع، ومن طبيعة المرحلة الانتقالية كثرة الفراغات وسعتها، والتي يمكن للقوى الخارجية أن تستغلها وتدخل من خلالها وتلعب على جميع التناقضات، لأنها مرحلة انتقالية وفيها اختلال في توازن القوى.

أ. جواد الحمد

لا أتفق مع قضية ذهول القوى التقليدية في المجتمع، إذ إن جزءا كبيرا من القوى التقليدية في المجتمع كان مشاركا في الثورة، وغير صحيح أن الشباب فقط هم من قاموا بالثورات وليس القيادات الثورية التقليدية، إن الشعب المصري والشعب التونسي والشباب جزء منه هم من قاموا بالثورة، ودائماً الشباب يقودون المعركة، وقد كان الفلاح المصري الأمي- الذي لا يعرف الفيس بوك ولا غيره- حاضراً مع خبز الطابون آتٍ به من الصعيد ليطعم الشباب، وكان نواب من البرلمان حاضرين في داخل الميدان وكلهم في سنّ الأربعين والخمسين وأكثر، وكان رموز إعلاميون حاضرون وظهرت صورهم وأسماؤهم، لذلك دعونا نتحدث بلغة صحيحة بعيدة عن الدخول في التكتيك: شباب وقوى تقليدية.

إن تراكمات نضالات التيارات الإسلامية والقومية واليسارية والوطنية على مدى مائة عام هي التي أوجدت وقودا لهذه الثورة، صحيح أن هناك عوامل مستجدة هنا وهناك وهذا شيء طبيعي، لكن هذا الكلام ليس من فراغ، هذا الكلام بُني على ما كان ولا نستطيع أن نبدأ من جديد، لكي لا نتعامل بعقلية الذي ليس له تاريخ ولا أصول، وكأننا أتينا من القمر وأن الفيس بوك هو الذي أتى بنا، وبالتالي نحن مواليد الفيس بوك كما يحاولون أن يروجوا مثل ما تفعل بعض الفضائيات بحلقات متواصلة، وهذا لإلغاء دور القوى السياسية العربية

والإسلامية وإلغاء هوية الأمة، والادعاء بأن الحِراك جاء أصلاً بأسلوب غربي وبأداة غربية وبدعم من الغرب، وأعتقد أن هذا الكلام عارٍ عن الصحة في رأيي، بل هو محاوله للزّج بنا في إطار التدخل الخارجي، والمذهول الوحيد والمذهولون الوحيدون في المنطقة هم الغرب وإسرائيل وإيران، فقط هذه الدول الثلاثة مذهولة ذهولاً حقيقياً لا يقل عن ذهول الحكام الذين سقطوا حتى الآن، أما القوى الأخرى فبعضها تفاجأ والبعض شارك، أما الذهول فقد أصبح وراء الظهر، إلا أن هذه القوى ما تزال مذهولة، وقد عبر ساركوزي بالأمس بصريح العبارة ولأول مرة فقال: « كنا مذهولين»، وهذا أول زعيم غربي يعترف بما قلناه نحن في بداية الثورات في المركز أن هناك ذهولا لدى الغرب.

ولكنّ وجود مجموعات شبابية تخرج إلى الشارع دون قيادة ودون توجيه ودون تنظيم حزبي لا يمكن أن تغير شيئا.

وفيما يتعلق ببداية التظاهرات في ميدان التحرير المصري، فقد لاحظنا أنه عندما تشارك القوى الضخمة فإن عدد المتظاهرين يصل إلى مليون، وعندما تشارك القوى الجديدة فإن العدد لا يتجاوز ألف، وأظن أن هذا هو حجم تأثير الفيس بوك.

د. أحمد نوفل

أعتقد أن المرحلة الانتقالية هي المرحلة المركزية لتحديد نتائج الثورة، وبالتالي أستطيع أن أحلّل أو أن أتنبأ بالنتائج الإيجابية أو السلبية للثورة من خلال هذه المرحلة الانتقالية والقوى التي تتصارع فيما بينها،

ولا نستطيع القول إن كل قوى الأنظمة السابقة التي ما زالت لم تستسلم بعد، والقوى الفاعلة التي كانت وراء الثورة، يمكن أن تتفق حول استراتيجية واحدة فيما بعد، وبالتالي هناك وجهات نظر مختلفة، وهذا شيء طبيعي، وخلال هذه المرحلة الانتقالية يستطيع كل طرف أن يفرض أو يحاول قدر الإمكان أن يعبّر عن وجهة نظره من أجل تأكيد نتائج إيجابية وواقع لمصلحته ضد الفريق الآخر وهذا شيء طبيعي أيضا.

إذاً، هناك قوة شد عكسي لم تستسلم، وما زالت تحاول قدر الإمكان أن تقول نحن هنا وما زلنا موجودين، والقوى الأخرى في الجانب الآخر تحارب قوى النظام السابق ومع ذلك يوجد خلافات فيما بينها، وأستطيع أن أقول إن هناك أحياناً عدم ثقة بين الأطراف فيما بينها من خلال متابعة التجربة المصرية والتجربة التونسية؛ إذ نلحظ عدم ثقة فيما بين القوى الثورية، ووجود تشكيك من كل طرف بالآخر ، وهذا بالطبع يدل على أنه يخشى من الطرف الآخر، ولهذا يمكن أن أسميها هنا خوف الجميع؛ فالثوار الحقيقيون خائفون من أن تسرق الثورة من بعض الأطراف، وهذا شيء حقيقي وواقعي، إن كان عند الشباب أو عند التيارات الإسلامية أو التيارات القومية، وأيضاً أنصار الأنظمة السابقة خائفة على مستقبلها، أين ستكون فيما بعد؟ هل يتم القضاء عليها كما حصل مع حزب البعث في العراق مثلاً؟ البعض يطالب بحظر الحزب الوطني في مصر، وبالطبع هناك أنصار للحزب الوطني، إذن أين يكونون في المستقبل وهم جزء من المجتمع؟

وإذاً، هناك خوف وترقب، وهذه كلها تأتي في المرحلة الانتقالية وليس فيما بعد، وقد يقوم فريق بفرض نفسه في المرحلة الانتقالية كي يستطيع فيما بعد أن يحصل على النتائج، وأيضاً الأجهزة الأمنية التي قام الثوار ضدها ما زالت موجودة إلى الآن ولم تستسلم، ولهذا لا نستطيع أن نقول أن النظام المصري سقط، بعض رموز هذا النظام سقطت، لكن الإداريين والمحافظين ما زالوا على رأس أعمالهم، وحتى في تونس لا أستطيع أن أقول أن جميع أنصار النظام السابق- سواء في المخابرات أو الأجهزة الأمنية أو الجيش- سقطوا واستسلموا، بل ما زال هؤلاء يتحينون فرصة للانقضاض على هذه الثورة إن استطاعوا، ولهذا ما زالت الأجهزة الأمنية تحاول أن تعود، أحياناً هم لا يتدخلون لمواجهة الاضطرابات والمشاكل في هذه المرحلة الانتقالية حتى يقولوا: انظروا كيف أصبح الحال بدوننا، وبعض الناس في مصر يقولون الآن: في زمن النظام السابق كان الأمن مستتبا، ولكن هذا يعطي قوة للأجهزة الأمنية، وأعتقد أن من يثير هذه الأوضاع هو الأجهزة الأمنية، إذن الأجهزة الأمنية تحاول أن تستعيد بعض قوتها وهذا بالطبع شيء خطير، لأنهم يضعون العقبات أمام نجاح الثورة خلال هذه المرحلة الانتقالية.

أيضاً أخشى أن تستفيد بعض الأنظمة العربية من تداعيات الثورة في مصر وتونس من أجل اكتساب نوع من المناعة لمقاومة التغيير.

وهناك نقطة يمكن ربطها بهذا الموضوع: لماذا دائماً التحرك الشعبي موجود فقط في الجمهوريات العربية؟ هناك أنظمة ملكية فيها

دكتاتوريات واستبداد أكثر بكثير من الأنظمة الجمهورية، لماذا تساند القوى الغربية الانقلابات والثورات الشعبية في الأنظمة الجمهورية، بينما لا تتدخل في شيء الأنظمة الملكية؟ حقيقةً هذا سؤال يدل على أساس التأييد الغربي للثورات الشعبية، وهو بالتأكيد ليس لصالح هذه الثورات، وأن الغرب انتهازي يريد الاستفادة من هذه الثورات، ولكن هذا لا يلغي السؤال: لماذا لا يوجد تحرك شعبي ناجح في هذه الدول الملكية؟

أ. جواد الحمد

في وثيقة حصلنا عليها مبكراً في شهر شباط/فبراير من عام ٢٠١١، وتاريخها ٤/٢/٢٠١١، أن اجتماعا طارئا لمجلس الأمن القومي الأميركي عقد في لوس أنجلوس، برئاسة هنري كيسنجر وحضور وزيرة الخارجية الأميركية ورئيس المجلس الأمني القومي الأميركي، ودُعي له أيضاً رئيس الآيباك وآخرون، تحدثت هذه الوثيقة عن مصر وما بعد مصر، وكانت التوصيات الأساسية للوثيقة: منع انتقال الثورات إلى أي دول أخرى ما أمكن، وسميت دول محددة لمنع انتقال الثورات إليها، أولاً: منع انتقال الثورة إلى ليبيا وإلى اليمن وإلى سوريا، وتقول بالنص أن الأميركيين كانوا حريصين على عدم تمدد هذه الثورة لا جمهورية ولا ملكية، والذي فاجأهم أنها تمددت.

أما عن الأهلية البنيوية الداخلية، فلا شك أنها قائمة في دول الثورات بسبب الحكم العسكري الحاد والدموي والعنف والاعتقال،

وكذلك الفقر والتخلف والتراجع، ولا شك أن الأهلية مقدمة على أهلية الثورة في النظام الملكي أو الأميري الذي تحكم فيه عائلة تتعايش مع عائلات أخرى وقبائل أخرى، والدموية محدودة في التعامل مع المجتمع، كما يوجد رخاء نسبي في بعض الدول كالسعودية.

وجزء من هذا أن الغربيين حريصون جداً على نصيحة هذه الدول جميعاً بالإصلاح والضغط عليها لإجراء إصلاحات، حتى لا تصل إليها رياح الثورة، ولكن هذه ثورات شعوب، وبالتالي المجال مفتوح أمامها.

لا شك أن هناك عاملا أعاق التحول، وهو ما جرى من احتراب عسكري حاد في ليبيا، حيث كانت هذه نقطة حساسة جداً، توقف الجميع عندها، إذ إنها كانت محرجة، ودخول الناتو أيضاً زادها إشكالية في نظر المواطنين والمنظمات في العالم العربي، وحتى المؤيدين لثورات الشعوب ومطالبات الشعوب بالإصلاح جميعاً فقد توقفوا عند مشاركة الناتو.

وأعتقد أن الغرب أراد أن يشارك في رسم فرص المستقبل، لأنه أحسّ أنه خارج اللعبة في مصر وتونس وبدايات ليبيا وبدايات اليمن وبدايات سوريا، فحاول أن يدخل بأصابع ورموز وشخصيات ودعم مالي وعسكري كما في ليبيا ليكون له حضور ووجود، والذي حصل في موضوع تشكيل الحكومة الليبية الأولى بعد الثورة هو صراع بين إرادة غربية وإرادة شعبية محلية ثورية، هذا المشهد كان ظاهرا في الإعلام، فذهبوا في النهاية إلى أنهم لا يريدون حكومة، خوفا من أن لا يحسم الصراع لصالحهم.

أ. موسى الحديد

المرحلة الانتقالية هي أكثر المراحل أهمية، فهي ناظمة وضابطة، وهي مخاض ضروري جداً، وبدونها لن يمكن إعادة النظام إلى الدولة.

وهي تحتاج إلى خطط بديلة، أو ما نسميه بالبدائل الاستراتيجية، وهي ما أسماها الدكتور صبري سُميرة إعادة إدارة اللعبة بسبب المتغيرات التي تحدث أثناء هذه المرحلة، وفي هذه المرحلة يكون هناك اختلال في تقدير موازين القوى وهذا ما حصل في الثورة الليبية وفي الثورة المصرية، فأنت تقدّر أنك تسير في حِراك سياسي سلمي ولكنك لا تستطيع أن تُقدّر مدى تعامل النظام الذي تتعامل معه تجاهك، هل سيعاملك على هذا الأساس أم سيتخذ أساليب أكثر حدة وأكثر شدة؟ مثل النظام السوري الذي يقوم بقتل المشاركين في الحراك السياسي السلمي، لذلك ابتداءً يجب أن تكون قادراً على تقدير قدرة الحراك وقدرة النظام المقابل ويدخل فيها عامل القوة وعامل الوقت والقدرة على تحقيق الأهداف. إذ قد يتمكن النظام من إطالة مدى هذا الحِراك دون أن يحس المواطنون بالجدوى وبالتالي تيأس قوة الحراك السياسي.

ومن الضروري أيضاً اعتبار البيئة الاستراتيجية في هذه المرحلة، البيئة الاستراتيجية محلياً: هناك نظام، وهناك مراكز قوى تسانده، ولديه قدرات مالية وأمنية وتنظيمية، وأيضاً لدى الحِراك السياسي قوى، ما مدى تماسك هذه القوى؟ كثير من القوى السياسية هي قوى متربصة لم تحسم أمرها، هل هي مع الحراك السياسي أم مع النظام؟ هي تنتظر.

أيضاً هناك قوى إقليمية مؤثرة كما هو حاصل حالياً في الأردن، وما تقدمه السعودية من مساعدة معنوية ومساعدات مالية يدخل في هذا الإطار.

لذلك تنظر السعودية إلى جنوبها وإلى شمالها بعين الاهتمام، وتتحسس من سقوط النظام اليمني، وتتحسس من سقوط التحول في الأردن في شمالها، وهناك مطالبات داخل السعودية وداخل البحرين وداخل الكويت لتعديلات ملكية دستورية، ولذلك هي بدايةً تحاول أن تحصن جوارها.

وتنظر البيئة الدولية الاستراتيجية والقوى العالمية أيضا إلى مصالحها وتحافظ على هذه الأنظمة بقدر ما تخدم مصالحها، أو على الأقل هي تحاول صياغة التغيير بنظام قادم يخدم مصالحها المستقبلية.

وأنا أقول إنه يجب أن تكون هذه المرحلة مرنة إلى أبعد حد لحفظ المتغيرات والظروف، أنت تضع خطة مسبقة ولكن لا تعلم فعالية هذه الخطة عند اصطدامها بالواقع المستقبلي، وقد تدوم فترة الحِراك لفترة طويلة جداً، لذلك تعتمد على قدراتك على التعامل مع البيئات المختلفة المحلية والإقليمية والدولية.

في هذه المرحلة ينبغي تجنب دفع الخصم- والخصم هنا وطني وليس خارجيا وهو النظام- للوصول إلى نقطة اللاعودة، أو حصره في زاوية معينة بحيث يستميت في القتال والدفاع عن ذاته، حتى لو كلفه تدمير الوطن وتدمير البلد، مثل ما حصل في ليبيا، بينما ما حصل في

تونس كان أخف حدةً، حتى الثورة ذاتها لم تطالب بهذا الحد البعيد من التغيير، فكانت ابتداءً تطالب بأمور بسيطة جداً، لكن النجاحات التي حققتها أغراها بالمطالبة بما هو أسمى وأكبر.

كما ينبغي عدم استعداء كل مقومات النظام السابق، لأن ليس كل منخرط في النظام السابق عدوّاً للوطن، والأجهزة الأمنية ليست عدوا للحراك السياسي ويجب أن لا تعتبر كذلك، فيلزم إعادة صياغة مهمة الأجهزة الأمنية، ومهمة الأنظمة الأمنية هي الحفاظ على مكونات الدولة وليس النظام فقط، ويجب أن تفهم الأجهزة الأمنية هذه المهمة الدقيقة، وهذا يحتم مخاطبتها بطريقة صحيحة مفادها: أنتم لستم أعداؤنا، أنتم أبناؤنا، أنتم إخوتنا ...، وهناك فساد في البلاد، ونحن وأنتم يجب أن نحارب الفساد معا.

أ. جواد الحمد

بخصوص موضوع الأجهزة الأمنية والإدارية في الدولة السابقة، هذا الميراث هو ميراث الشعب وليس ميراث النظام، ويجب أن نحرص على عدم هدم الدولة، وأخطر ما تتعرض له الثورات هو أن تسعى إلى هدم مؤسسات الدولة والدستور والجيش، هذه المسائل الثلاثة محرمات في الثورات، وأي ثورة تقع في هذا المطب يمكن أن تلقى مصيراً صعباً جداً، وأنا أعتقد أن تغيير القيادات والرموز السابقة ستنصاع له الأجهزة الإدارية والأمنية تلقائياً، لأن عقيدتها الإدارية والأمنية أساساً قائمة على حماية وطن ودولة، صحيح أنها تنحرف أحياناً مع النظام، ولكن

عندما يزول رأس النظام وتزول القيادات الأولى والرموز الأولى فيه تعود إلى الوضع الطبيعي في العقيدة القتالية والأمنية.

تذكروا معي أن النموذج التركي في تعامله مع مؤسسة الجيش والأمن أخذ زمنا طويلا في الثورة الديمقراطية -إن جاز التعبير- التي أحدثها حزب العدالة والتنمية في تركيا، أخذ وقتا طويلا وكان الجيش يتحكم في الكثير من القطاعات، والآن المجلس الأمني القومي في تركيا شكل بشكل جديد وكذلك محكمة العدل، وغير مدير المخابرات ومدراء الطاقم الدبلوماسي، بمعنى أن هذه العملية التغييرية بحاجة إلى وقت، السودان عندما قام بانقلاب عسكري، وإيران عندما قامت بالثورة الشعبية ضد الشاه..، لم يكن من الممكن أن تبدأ من الصفر وأن تلغي كل ما كان، الخطأ الكبير الذي قَبِل به العراقيون هو تدمير الدولة، وكان هذا مع الأسف خط إيران وبعض حلفائها في العراق، لأنهم كانوا يعتبرون الدولة كلها ضدهم، والدولة كلها سنية معادية فاتجهوا لهذا الاتجاه، وحتى الآن بعد حوالي ٨ سنوات من سقوط النظام والحرب على العراق، ما يزال الجميع يعاني بسبب تدمير مؤسسات الدولة.

أما مصر كما يبدو حتى الآن فإنها سوف تقوم بعد سنتين وبدون وجود قوات أميركية، ما السبب؟ المحافظة على الجيش والأمن والدستور الذي هو مكون الدولة الأساسي، ومن هنا كلما استطاعت الثورات أن تحدث التغيير بإصلاح دستوري قانوني أو ثورة حقيقية كاملة بإسقاط الفاشلين الذين يعيقون الإصلاح، تكون قد نجحت في

هذا الدور دون أن تمس البُنى الأساسية للدولة، لذا أعتقد أنه من الأفضل أن تكون المرحلة الانتقالية قصيرة وألا يكون فيها تدخل خارجي.

الفصل الثاني

العوامل الأساسية الحاكمة

لإدارة المرحلة الانتقالية

ما بعد الثورة


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

العوامل الأساسية الحاكمة لإدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورة

د. محمد الموسى

من أهم المشاكل التي تحكم إدارة المرحلة الانتقالية، إثبات حسن النية للمجتمع الدولي، وهذه مسألة جداً مهمة، فعندما يرتكب الثوار أو النظام السابق جرائم دولية، فهذا بحد ذاته- إذا لم يكن هناك مرحلة انتقالية- سيسمح بتدخل خارجي، وإذا ارتكبت جرائم فسيُحال بعض مسؤولي الثورة للمحكمة الجنائية الدولية، مما يفقدهم الشرعية لإدارة المرحلة الانتقالية.

وبخصوص مصر، يتفق الجميع من الثوار أنهم ضد اتفاقية كامب ديفيد، وأنا لا أدافع عنها وأتمنى زوالها بكل موروثها السياسي والاجتماعي والثقافي، ولكن لا يجوز في مرحلة انتقالية فوراً أن آتي وأقول أنا غير معني بكل هذه الالتزامات الدولية، وبالتالي من العوامل الحاكمة- خاصةً مع وجود منظومة دولية مبنية في المنطقة ومصالحها مبنية على استقرار الحكم السابق- أن أثبت احترامي لمبادئ أساسية يحترمها المجتمع الدولي، والتي هي حقوق الإنسان وتجنب الجرائم الدولية.

وفي موضوع قدرتي على الاعتراف بالحكومة التي سوف تأتي، لأن الحكومات التي تأتي عن طريق انتخاب بحاجة للاعتراف بالقانون الدولي، وهذه مسألة أساسية، انظروا مثلاً إلى حماس التي وصلت

انتخابات ديمقراطية لكن العالم قال حتى هذه يجب أن تعترف لي: أنه يوجد التزامات وقواعد دولية، بدونها لا أقبل أن تمثل الشعب الفلسطيني.

وسأتكلم بصراحة في موضوع الإدارة الانتقالية والثوار، صحيح أن بعض الثوار لا يريدون حلف الناتو إلا أن المجلس الانتقالي بكامله مسؤول عن دعوة الناتو والجميع مسؤول عن هذا التدخل الخارجي.

أيضاً كنت أود التحدث في نقطة مهمة؛ إن قضية سوريا بدون تدخل لن تُحل، والعالم الآن لا يستطيع التدخل بسبب توافقات سياسية أو قانونية، والثوار السوريون لا يستطيعون حسم الموضوع.

وبالتالي هذه إحدى التحديات النسبية التي يجب أن نعرف كيفية التعامل معها، الأهم أن التدخل الأجنبي أحياناً ليس بإرادتي، إذا اعتبر مجلس الأمن الموضوع مخلا بالسلم والأمن الدولي وفوض استخدام القوة حتى لو لم تُطلَب، نحن لا نستطيع أن نقول شيئا، وهنا تأتي الإدارة الانتقالية والتي أقصد بها المبادئ الحاكمة، وهي موضوع الحفاظ على حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية السابقة للدولة، ومحاولة تهيئة بيئة دولية تعترف بالترتيبات التي سوف تأتي بعد المرحلة الانتقالية.

د. خالد عبيدات

فيما يتعلق بهذا المحور أنا متأثر بتجربة الجزائر التي قدّمت في معركة التحرير ضد الاستعمار مليونا ونصف مليون شهيد، واتضح أن الذين جاؤوا بعد كل هذا الكمّ من الشهداء لا يمتون إلى الشهادة بصلة،

وأصبح فيها نظام حكم لحزب واحد مسح العقلية الجزائرية، فلذلك كان هذا عاملا أساسيا حرّر التراب واحتل العقول ومسخها، أي إن من العوامل الأساسية التي تحكم إدارة المرحلة أنه إذا كان الشهداء يصنعون الثورة فإن الذي يرثها غالباً هم الانتهازيون كما اعتدنا في الثورات السابقة، وإن قناصي الفرص يجدون ربيعاً جديداً في المرحلة الانتقالية.

وألفت إلى أن المرحلة الانتقالية قد تجنح للميل إلى الدكتاتورية، خاصةً في العالم العربي، ونحن لسنا صبورين، نريد حسما فوريا، ولا يزال الحاسم إلى الآن هو «دكتاتور»، وأتصور أن هناك بذورا قوية في المرحلة الانتقالية لنمو الدكتاتورية من جديد، وإذا نمت فيا ويلنا لأنها سوف تبطش بنا.

وعامل حاسم آخر في المرحلة الانتقالية هو «التعصب»، حيث يتعصب كل طرف لرأيه، والذي أخافه أن هذا التعصب دائماً يولّد العمى، سواء التعصب للجهة هذه أو للجهة تلك، كما أن كثرة تناقض القرارات في المرحلة الانتقالية والتخبط يعد عاملا حاسما آخر.

أ. أحمد المبيضين

نحن نلاحظ أن النظام سقط ولم يسقط أتباعه بما تحمله الكلمة من معنى في الثورات أو الحركات التي حدثت في ثلاث دول، وأنا أيضاً لا أرى أن هناك نخبا سياسية ومنظمات مجتمع مدني قادرة على إجراء التغيير أو تحمل مسؤولية التغيير للوصول إلى الهدف لأنها قمعت، فمثلاً في ليبيا ما هي القوى الوطنية التي كانت موجودة؟.

هناك تدخل من الدول العظمى وغيرها خلال بداية الحركات وأثناءها والآن عندما انتهت، وفي المقابل ليس هناك أي تحرك عربي تجاه هذه الثورات، وقليلا ما تجد أن دولة عربية تحركت، فالواضح أن هناك غيابا عربيا عن الساحة في هذه الدول، لماذا؟ يمكن أن تكون الأسباب خوف الدول العربية من الحركات وانشغالها بنفسها، ولكن بالعكس لو أنها تدخلت لأمكن أن تكسب شعبية وتقوي أنظمتها، الحاكم الذي يتدخل يقوى مركزه لا يضعف، هناك نوع من الترقب من بعض القوى في الساحات الثلاثة، يريدون أن ينظروا إلى أين يسير الصراع؟ من سينجح؟ ثم يتدخلون.

د. صبري سُميرة

من العوامل الأساسية الحاكمة لإدارة المرحلة التركيبات والهيئات والقيادات القائمة، التركيبات الاجتماعية والسياسية كلها جزء من التأثير في إدارة المرحلة الانتقالية سواء كان أثرها إيجابيا أو سلبيا، يمكن أن تكون بعض القوى والتركيبات الاجتماعية سلبية وبعضها إيجابية، فلا بد من تحليل التركيبات والهيئات والقيادات والجهات المؤثرة اقتصادياً سياسياً اجتماعياً، حتى نعرف دورها ومكانها وأثرها السلبي والإيجابي وطريقة تفاعلها.

وفي موضوع التحديات العامة الداخلية والخارجية، الوضع الاقتصادي يؤثر على إدارة الحراك، العوامل الأساسية الحاكمة يوجد

فرق بين أن تكون عنصرا حاكما على الحراك، تتفاعل في دولة هادئة اقتصادياً أو فقيرة، دولة متقدمة اجتماعياً أو قبائل وعشائر..، كل هذا يؤثر على طبيعة العناصر الحاكمة في الحراك.

وأيضاً الموضوع الخارجي، هل للقوى الخارجية دور مؤثر في تلك البلد أم لا؟ البلدان الضعيفة التابعة غير البلد القوي والكبير الذي يمكن أن يكون له مقدراته الذاتية.

أما الحركة الإسلامية فأعتقد أن دورها محوري جداً في جميع الدول التي حدث فيها ثورات أو قد يحدث فيها تغيير الآن أو في المستقبل، ولا بد للحركة الإسلامية وكل القوى القومية والوطنية أن تتنبه للتوقيت، فالتاريخ وحركته في دوران، والجو ضاغط، وعوامل التفجير موجودة، لكن لم يكن هنالك قوة تخطط وتضع استراتيجية لعمل حراك ضمن هذا النوع، عندما حدث الحراك كانت فاعلة وأساسية، لكن لابد أن يكون لها دور وأن تتفاعل بسرعة، في مصر منذ سنوات طويلة كلن هناك حراكات مستمرة، لكن لم يكن هناك قراءة لدى أحد أنه في اليوم الفلاني سوف ننزل ونعمل.. هل هناك تشجيع؟.

د. بيان العمري

أرى أن العامل الأساسي الأول الحاكم متعلق بالفكر الذي تقوم عليه إدارة المرحلة الانتقالية، هل هي مرحلة انتقالية لبناء دولة، أم لبناء نظام حكم دولة؟ أنا رأيت أن بعض الإخوة تحدث عن أن المرحلة

الانتقالية أو إدارة المرحلة الانتقالية معنية بوضع بناء للدولة، ومن غير المعقول أن يُطلب هذا من إدارة المرحلة الانتقالية، بل هي بحاجة إلى بناء نظام حكم، ثم تبني الحكومةُ المنتخبةُ المقبلةُ الدولة، وليس من المعقول أن تكون إدارة المرحلة الانتقالية مسؤولة عن حل المشاكل التي تراكمت عبر السنوات السابقة.

كما قد يكون الموروث السياسي عاملا أساسيا حاكما في موضوع الإدارة، وكذلك الموروث الاقتصادي والثقافي.

والنقطة التالية متعلقة بضرورة تحديد المهام المطلوبة من الإدارة الانتقالية، فنحن بحاجة لأن ندرك تماماً ما هي المهام والصلاحيات المناطة بالمجلس الانتقالي أو المجلس العسكري في ليبيا مثلا أو غير ذلك.

ومن العوامل أيضاً الزمن والبرنامج العملي «التوقيت»، هل على المرحلة الانتقالية أن تحدَّد بعدة شهور ويجب أن تنتهي بعدها مهما كانت الظروف؟ أعتقد أن الإسراع وتقصير الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية ربما يوصلنا إلى مرحلة انقلاب على الدولة، وفي المقابل إذا طالت فإنه يمكن أن نصل إلى مرحلة التدخل الخارجي أو الثورة المضادة؟

ومن العوامل التي تحكم إدارة المرحلة الانتقالية في بعض الأحيان العامل الاقتصادي وفاتورة الثورة أو فاتورة التدخل الخارجي، ولا أستبعد أن تكون فاتورة تدخل الناتو باهظة على ليبيا ما بعد إسقاط حكم القذافي .

د. صبري سُميرة

بالنسبة للدكتاتورية التي يمكن أن تنشأ خلال المرحلة الانتقالية نحن نتحدث عن ثورة على الدكتاتورية السابقة، هل يعقل أن تنشأ دكتاتورية جديدة من قبل الثوار الذين قاموا وضحّوا ضد الدكتاتورية السابقة والنظام المستبد السابق، أنا لا أعتقد أن الشعوب التي ثارت ستوافق على العودة إلى السابق، بل إن ما حدث في مصر سيجعل أي حاكم عربي يفكر طويلاً قبل أن يورث الحكم لأبنائه في النظم الجمهورية، والآن في اليمن يقولون لا نريد أن نورث، حتى لا تحدث تجاذبات عندهم.

وبخصوص الاتفاقيات الدولية لا يوجد شيء مقدس كما قال رئيس الوزراء المصري، بما فيها اتفاقية كامب ديفيد، أنا كثورة جئت من أجل الشعب ولمصلحة الشعب، فإذا وجد الشعب أن آثار هذه الاتفاقية ضد مصالحه يستطيع إيقافها، وليس ضرورياً أن نتمسك بهذه الاتفاقية خاصةً أن الشارع المصري خرج ورفع شعارات ضدها خلال الثورة، إذن كيف بالإمكان القضاء على الاتفاقيات الفاسدة؟ ليس بالضروري أن يقضى عليها في اليوم الثاني بعد نجاح الثورة، وأنا أرى أن الاتفاقيات الدولية يمكن التراجع عنها بعد نجاح الثورة.

د. محمد الموسى

هناك مبدأ في القانون أن تستمر شخصية الدولة بالرغم من تغير الحكومة، وهذا يؤيد ما قاله رئيس الوزراء المصري أنه لا يوجد شيء

مقدس ولكن القضية تحل بالقانون، وما قصدته أن هناك حاجة للاعتراف الدولي بحكومة المرحلة الانتقالية، إذ أنها بدون اعتراف لا تستطيع أن تنفتح على العالم، وإذا بدأت بنقض الاتفاقيات ربما سيتعسر حصولها على الاعتراف، ولكن عليها أن تكرّس نفسها كحكومة موجودة وتنتقل من المجلس الانتقالي إلى الدولة، وتضع دستورها ثم تبدأ بهذه المسائل، لذا ينبغي تحديد الأولويات بدقة.

والمسألة الثانية أن المجلس الانتقالي هو حكومة، ولكنه حكومة لإدارة المرحلة الانتقالية، ونلاحظ أن الدول تعترف بالمجلس الانتقالي كحكومة تمثل الدولة الليبية لهذه الفترة، وبالتالي ما يصدر عن الحكومة يُلزم الدولة، ومن هنا قلت أننا نريد أن نكون حتى في المرحلة الانتقالية حذرين جداً في تعاملنا القانوني مع المجتمع الدولي.

أ. جواد الحمد

أعتقد أن أول عامل حاكم هو القدرة على تحقيق الشرعية الشعبية التي تقود الدولة، وهذه أكبر أداة تستخدم من قِبل أي حكومة ضد أي طرف خارجي، وتجربة حماس في الحكم ماثلة أمامنا، أتصور أن الشرعية الشعبية هي الأساس، وأشير هنا إلى أهمية التوصل بسرعة إلى برلمان منتخب وحكومة منتخبة ورئيس منتخب.

العامل الحاكم الثاني هو مضمون طرح قوى الثورة على تعددها وتنوعها وهو عامل حاسم، وبرأيي أنه بحجم رسائل التطمين التي

يحتويها الخطاب الثوري محلياً وإقليمياً ودولياً يتم كسب الشرعية ووقف التدخلات، فلا بد من رسائل تطمين وليس رسائل استفزاز.

الأمر الثالث هو التعامل مع رموز النظام وقيادات النظام السابق، خاصةً بعد الإطاحة بالرموز الكبار، فالتفكير الذي ساد في العراق كان تفكيرا إقصائيا استئصاليا، استأصل البعث واستأصل السنة من بعده، ثم استأصل الفلسطينيين في العراق، واستأصل المعارضين من الشيعة، والفكر الثوري قد يحتوي مثل هذا التفكير، وعامة الشعب الثائر كان مظلوما ومضطهدا ما جعل جزءا منه يميل إلى هذه الأفكار ويؤيدها، ولكن إذا كانت قوى الثورة ستنزل إلى هذا الأسلوب فإن هذا يشكل منحىً سلبياً، بل ينبغي التعامل مع الجميع وفق القانون وحقوق المواطنة.

الثورة العربية اتسمت منذ البداية حتى الآن بالرحمة، وكانت الرحمة والأخلاق العالية والتسامي على الجراح عنوانا للثورة، ولاحظنا هذا في كلام الثوار في الميدان عن إخوانهم "الأعداء" في المعركة الذين هم مع الطرف الآخر.

الأمر الآخر العامل الاقتصادي وهو عامل إستراتيجي، ويجب على قوى الثورة أن تتعامل معه بحكمة وعمق حتى يؤثر على المرحلة القادمة إيجابياً، طبعاً لا ننسى جميعاً العامل الدولي والعربي والإقليمي.



الفصل الثالث

التحديات والأولويات أمام المرحلة الانتقالية

والتوصيات لإدارتها



الفصل الثالث

التحديات والأولويات أمام المرحلة الانتقالية والتوصيات لإدارتها

د. خالد عبيدات

كل ما تواجهه المرحلة الانتقالية أصنفه تحديات، والتحدي الأهم هو سلامة العبور إلى المرحلة ما بعد الانتقالية؛ كيف ترسم الخطط والاستراتيجيات، مع صعوبة رسم الاستراتيجيات بسبب الطبيعة المتقلبة للمرحلة الانتقالية.

التحدي الآخر هو «إنجاز الوئام الداخلي» حتى مع رموز النظام القديم، لضرورة احتواء النظام القديم، ولأنه إذا انقسم الشعب إلى شعبين فسيؤدي ذلك إلى مجازر أو شقاق طويل المدى.

وبخصوص الأولويات، فالأولوية الأولى: هي عودة الحياة الطبيعية في البلاد التي حدثت فيها الثورة، حيث يعود الشعب إلى المدرسة وإلى الشغل ويفكر بشكل عادي، ومن المهم أن تزيح هذه البلدان من أحلامها في المرحلة الانتقالية فكرة تصدير الثورة أو تصدير الربيع إلى الأقطار العربية الأخرى، عندما فكرت إيران بتصدير الثورة الإسلامية وقف العالم الإسلامي كله ضدها، ولم تنجح سوى بعمل جيب في جنوب لبنان.

ومن التوصيات أن تتجنب القوى التي تدير المرحلة الانتقالية

التعالي على باقي الشعب، فلا يقوموا بعمل طبقة جديدة في المجتمع اسمها طبقة الربيع العربي، ويتفرع من هذه التوصية توسيع المشاركة في اتخاذ القرار لأكبر كمٍّ ممكن من الناس ومن جميع الأطياف.

وهناك توصية مهمة للمرحلة الانتقالية وهي أن تتعلم كيفية التعامل مع المجتمع الدولي على الصعيد الدبلوماسي، وبالمناسبة الدبلوماسيون في الدول التي حدث فيها ربيع عربي كانوا من صلب الأنظمة السابقة، أريد أن يستفاد من خبرة هؤلاء في التعامل الدبلوماسي مع الدول الخارجية فلا ينبغي استعداء هذه الدول، أمريكا تدّعي أنها احتضنت الثورات وفرنسا تدعي ذلك أيضا، أنا لا أرفض هذا الاحتضان بالضرورة، بل أريد بناء علاقات مع جميع هيئات المجتمع الدولي، لماذا؟ لأنه يهمني إعطاء وجه حضاري للربيع العربي.

د. محمد الموسى

أريد أن أبدأ بالمسألة الأولى وهي موضوع المحاكمات، من وجهة نظري أن محاكمة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم وعن الاستبداد في المرحلة السابقة أولوية أساسية، والعفو العام عن الأشخاص الأقل مسؤولية، لكن بخصوص المسؤولين المباشرين لا بد أن نكرس القطع مع ثقافة الإفلات من العقاب التي سادت في أنظمة الاستبداد، مثلاً مدير قوات الأمن أو وزير الداخلية الذي يقوم بإعطاء أمر بقمع أربعة أو خمسة آلاف شخص متظاهر يجب أن يطبق عليه القانون، لكن ربما الشرطي الذي تلقى الأمر يمكن العفو عنه واستيعابه.

وفيما يتعلق أيضاً برجال الحكم السابقين، فأعتقد أنه يجب أن يخيروا بين الانضواء تحت لواء الثورة واحترام مبادئها وعدم العمل ضدها، ولكن أيضاً لا يجوز أن نتعامل مع كل رجالات المرحلة السابقة بالدرجة نفسها.

الأولوية الثانية: بناء دستور في الدول التي ليس فيها دستور مثل ليبيا، وفي الدول التي كان دستورها يتجاهل أن يكون الشعب مصدرا للسلطات، بأن ينتخب الشعب الحكومة أو رئيس الجمهورية، وبالتالي يكون تكريس مبدأ المشروعية الشعبية من ضمن الأولويات.

الأولوية الثالثة: أن لا نعيد النظام السابق بشكل جديد بكل أدواته، وليس شرطا أن يكون بالشخوص بل بهياكل أو أنماط مقاربة له، فيجب أن تغيَّر هياكله لا أشخاصه، ويجب أن يكون هناك حسم في هذه المسألة الأساسية، فمن ضمن أولويات المرحلة الانتقالية اقتلاع أي تشريعات أو هياكل أو مؤسسات قد تساهم في تخريب المرحلة الجديدة.

ومن الأولويات في المرحلة الانتقالية سن قوانين الأحزاب والانتخابات والقوانين الناظمة للحريات العامة والاجتماعات والجمعيات، هذه القوانين التي كانت تعرقل وتقيد ممارسة الناس لحرياتهم.

والأهم: لا بد من بناء المواطنة في الدول العربية في المرحلة القادمة، وأن نضع الأسس التي تسمح ببناء هذه المواطنة وإذا بنينا المواطنة فلن تحصل مجازر بين الشعب بأي حال.

د. أحمد سعيد نوفل

أعتقد أن التحدي الأساس أمام أي ثورة هو تحقيق الهدف الذي قامت من أجله، والمحافظة على البراءة الثورية والثورة والثوار من أجل تحقيق الهدف الذي انطلقت من أجله، وهذه لا بد أن توضع في قمة الأولويات لنجاح هذه الثورة من أجل تحقيق الاستقرار الذي سيأتي فيما بعد بطبيعة الحال.

وأنا أؤيد أولوية محاسبة رموز النظام السابق، وعندما أرى على شاشات الفضائيات أجهزة النظام تقوم بقمع الشعوب بهذا الشكل، تزداد قناعتي بضرورة أن يدفع هؤلاء الثمن، ولذا أعتقد أن العنف الثوري مهم أحيانا، وعندما يدفع هؤلاء الثمن يكونون عبرة للآخرين في المستقبل، وإذاً أرى أن تكون الثورة عنيفة أحيانا لتحقق أهدافها.

ومن الأولويات أيضاً تحجيم الدور الخارجي وكشف أعداء الثورة، لأن الدور الخارجي مهم وخطير، خاصة في ثوراتنا العربية، شئنا أم أبينا، وهم يحاولون أن يتدخلوا ولكن علينا أن نحجم هذا الدور قدر الإمكان.

ومن الأولويات المهمة كذلك أن يشعر المواطن العادي الذي قامت الثورة من أجله بالتغيير الذي حدث، وبدون ذلك سيبقى المواطن مكبوتا، نسمع أحياناً مواطنين في مصر يقولون: لا يوجد فرق، وفي تونس وشكاوى من الوضع الاقتصادي، لا بد أن يشعر المواطن بالفرق لأن هذا المواطن هو الذي سيحمي الثورة فيما بعد، وإلا فستكون هناك ثورة جديدة.

وبخصوص قضية شرعية النظام، هل من المفروض أن تحصل الثورة عند قيامها في بلد ما على شرعية خارجية؟ أقول: ليس بالضرورة؛ فقد كان العالم كله ضد الثورة الشيوعية في عام ١٩١٧ مثلاً، ومع ذلك استمرت، وما زالت الثورة الإيرانية إلى الآن دون حاجة للاعتراف بها، ولم يعترف كل العالم إلى الآن بالثورة المصرية، وفي ليبيا ليس من الضرورة أن يحصل اعتراف جديد لأن الدولة موجودة بحدودها، إذن فالشرعية تأتي من قبل الشعب عن طريق صناديق الاقتراع، وهذا هو الأساس الذي يعطي الشرعية وليس الخارج أو القوى العظمى.

أ. جواد الحمد

أولاً: أنا أؤيد فكرة تحييد عدوانية المجتمع الدولي وتجنب استعداء العالم في الثورات، فأي ثورة تريد أن تستقر في بلادها يجب أن لا تستعدي العالم ولا تبدأ بمسائل تستفز كل الناس.

ثانياً: لا يمكن أن نبدأ بغير تحقيق المشروعية الشعبية، وأنا أؤيد الذهاب إلى الانتخابات العامة بسرعة فائقة سواء للبلاد التي تجري فيها إصلاحات كالأردن والمغرب، أو البلاد التي فيها ثورة كليبيا ومصر، ومن يفوز في البرلمان يقرر بخصوص الدستور والقوانين، لأن هذه المشروعية الشعبية تحمي الثورة من أي تدخلات خارجية أو داخلية.

ثالثاً: أنا لا أؤيد فكرة التوسع في المحاكمات؛ إذ لا يحظى المجلس العسكري في مصر ولا المجلس الانتقالي في ليبيا في المرحلة الانتقالية

بمشروعية شعبية حقيقية، صحيح أن هذا يرضي قلوب المظلومين والمضطهدين والجرحى وأهالي الشهداء، لكن السياسي يفكر بالمآلات، كما أن ثوراتنا ليست مثل الثورة الفرنسية التي كانت ثورة عنف وانتقام، فنحن مع ثورة الإسلام، ثورة الرحمة التي حصلت في مكة المكرمة، فلماذا يلجأ العربي والمسلم إلى نماذج العنف الثوري، وأرى أنه لا يوجد في الإسلام عنف ثوري إطلاقاً، ويمكن استخدام القوة للدفاع عن النفس فقط مثلما حصل في ليبيا.

وأتصور أن الثوار في مكة المكرمة مثّلوا هذه الأولوية على أرض الواقع عند فتح مكة، باستثناء حالات خاصة بسيطة تتعلق بحقوق الناس وبأشخاص محددين، وعندها يمكن أن تجرى المحاكمات لحالات شخصية، مثل شخص انتُهك عرضه ويريد أن يأخذ حقه، فيجب أن يلجأ للقضاء، وإذا كانت الحكومة مشروعة والبرلمان مشروعا والدستور منقحا ومنظما فلا بد أن يأتي القانون بحقه، ولن يذهب حقه حتى لو كان الجاني عضو برلمان أو وزيرا أو رئيسا.

ومن هنا ينبغي تخفيف المحاكمات إلى الحد الأدنى الممكن، وكنت أتمنى أن تجرى جميع المحاكمات بعد الانتخابات، كما أني أيضا لست مع العنف الثوري إطلاقاً في الثورات العربية، أنا مع «ثورة الرحمة» وتقديمها كما كان في مبدأ «اذهبوا فأنتم الطلقاء»، فعندما دخل المسلمون مكة أكرم الرسول عليه الصلاة والسلام أبا سفيان بقوله: «من دخل بيت أبي سفيان فهو آمن»، فالفكر الموجود خلف الثورة يجب أن يكون بهذه

الطريقة، ومن ذلك أيضا قوله تعالى «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما» فوراً، «فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا»، ثم يأتي قوله تعالى: «إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم»، وهذه قواعد في الفكر العربي الأصيل الذي كانت قاعدته الدين والعقيدة والإيمان، ولها منطق يختلف عن منطق فيتنام وعن الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية والثورات في كل الدنيا، ثورتنا تختلف عن هذه الثورات، وثورتنا هي ثورة رحمة ومنع للاستبداد والفساد والظلم، وإيجاد للعدل ونشر للرحمة والتسامح بين الناس.

قائمة التعريف بالمشاركين

(مرتبة هجائيا)

الاسم	الصفة
د. أحمد سعيد نوفل	أستاذ العلوم السياسية- جامعة اليرموك
أ. أحمد المبيضين	سفير ودبلوماسي سابق
د. خالد عبيدات	أستاذ علوم سياسية ودبلوماسي سابق
د. صبري سُميرة	باحث ومحلل سياسي
أ. موسى الحديد	لواء متقاعد، وباحث وخبير استراتيجي
د. محمد الموسى	أستاذ القانون الدولي- جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ. جواد الحمد	مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط
د. بيان العمري	مدير وحدة البحوث والاستشارات- مركز دراسات الشرق الأوسط
أ. عبد الحميد كيالي	مدير وحدة الدراسات الإسرائيلية- مركز دراسات الشرق الأوسط


@Ahmedyassin90


شهرية الشرق الأوسط
إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية
تحرير
جواد الحمد
تصوير
أحمد ياسين
٢١